تقرير خاص لـ"الأمناء" يرصد أسباب وكواليس قرار مجلس الأمن (٢٥١١) والنتائج المترتبة عليه..

العالم يعطي التحالف الفرصة الأخيرة!

الأمناء / حسين حنشي :

أثار قرار مجلس الامن المفاجئ ٢٥١١ بشان اليمن الجدل منذ صدوره مساء الثلاثاء واخذ الاعلام القطري والسعودي "الانتباه السطحي "الى فقرة منه تتحدث عن "سيادة ووحدة اليمن" رغم انها مجرد "ديباجة اعتيادية" لكل قرارات مجلس الامن عن جميع الدول التي تدور فيها حروب بالوكالة او نزاعات ذات امتدادات خارجية فيما بقي "العمق" غائب عن الجدل حول القرار وتوقيته واسبابه ونتائجه وهنا في هذا التقرير تضع "الأمناء" بين يدي القارئ قراءة معمقة للقرار بكل ابعاده.

النص الحرفي للقرار:

١ - تؤكد من جديد الحاجة إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للانتقال السياسي في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، تمشيا مع مبادرة وآلية التنفيذ لمجلس التعاون الخليجي، ووفقا لقراراته السابقة ذات الصلة، وفيما يتعلق بتوقعات الشعب اليمني بقرر أن يجدد حتى ٢٦ فبراير ٢٠٢١ التدابير المفروضة بموجب

٢. الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، تؤكد من جديد أحكام الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٥)، وتعيد التأكيد كذلك على أحكام الفقرات ١٤ إلى ١٧ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)؛

٣ - التأكيد على أهمية تيسير المساعدة الإنسانية، يجوز للقرارات التي اتخذتها اللجنة في الفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة") أن تعفي، على أساس كل حالة على حدة، أي نشاط من تدابير الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن في القرارين ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) إذا قررت اللجنة أن هذا الإعفاء ضروري لتسهيل عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في اليمن أو لأي غرض آخر يتمشى مع أهداف هذه القرارات؛ معايير التعيين

٤ - تؤكد من جديد أن أحكام الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) تنطبق على الأفراد أو الكيانات الذين تعينهم اللجنة، أو المدرجة في مرفق القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)

٥ - يؤكد من جديد معايير التعيين المبينة في الفقرة ١٧ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والفقرة ١٩ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)؛

٦- التأكيدات على أن العنف الجنسي في النزاع المسلح، أو تجنيد الأطفال أو استخدامهم في نزاع مسلح ينتهك القانون الدولي، يمكن أن يشكل عملاً، كما هو محدد في الفقرة ١٨ (ج) من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وبالتالي يُعاقب عليه القيام بمشاركة أو تقديم الدعم للأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، كما هو موضح في الفقرة ١٧ من ذلك القرار؛ الإبلاغ

٧. يقرر تمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٢٨ مارس ٢٠٢١ على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢١ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، والفقرة ٢١ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ويعرب عن اعتزامه مراجعة الولاية واتخاذ ما يلزم الإجراء المتعلق بالتمديد الإضافي في موعد لا يتجاوز ٢٨ فبراير ٢٠٢١، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة بأسرع ما يمكن لإعادة تشكيل فريق الخبراء، بالتشاور مع اللجنة حتى ٢٨ مارس ٢٠٢١، حسب الاقتضاء، بناءً على خبرة أعضاء الفريق المنشأ عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)؛

٨. اللجنة في موعد أقصاه ٢٨ يوليو ٢٠٢٠، وتقرير نهائي في موعد لا يتجاوز ٢٨ يناير ٢٠٢١، إلى مجلس الأمن، بعد مناقشته مع اللجنة، وكذلك تتضمن معلومات، حسب الاقتضاء، عن المكونات المتاحة تجارياً والتي تم استخدامها الأفراد أو الكيانات الذين عينتهم اللجنة لتجميع المركبات الجوية غير المأهولة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة المنقولة عن طريق المياه، وغيرها من أنظمة الأسلحة، مع مراعاة أن هذا الطلب لا ينبغي أن يكون له تأثير سلبي على المساعدة الإنسانية أو الأنشطة التجارية المشروعة؛ يطلب إلى فريق الخبراء تقديم تحديث منتصف المدة إلى

٩. يوجه الفريق إلى التعاون مع أفرقة الخبراء الأخرى ذات الصلة التي أنشأها مجلس الأمن لدعم عمل لجان الجزاءات التابعة له، ولا سيما فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) ومدد بموجب القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)؛

١٠- يحث جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على ضمان التعاون مع فريق الخبراء، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان سلامة أعضاء فريق الخبراء والوصول دون عائق، لا سيما للأشخاص والمستندات والمواقع، حتى يتمكن فريق الخبراء من تنفيذ ولايته؛

١١ - تؤكد أهمية إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المعنية، حسب الاقتضاء، من أجل ضمان التنفيذ الكامل للتدابير المنصوص عليها في هذا القرار؛

١٢ - يشير إلى تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة للجزاءات (S / ٢٠٠٦/٩٩٧) بشأن أفضل الممارسات والأساليب، بما في ذلك الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٣ التي تناقش الخطوات الممكنة لتوضيح المعايير المنهجية لآليات الرصد؛

١٣. يؤكد من جديد عزمه على إبقاء الوضع في اليمن قيد المراجعة المستمرة واستعداده لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيز أو تعديل أو تعليق أو رفع التدابير، حسب الاقتضاء في أي وقت في ضوء التطورات

١٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

كواليس ما قبل القرار:

١) في مارس القادم الذي يهل بعد ايام تدخل الحرب في اليمن سنتها السادسة وهي الحرب التي حدد لها من قبل القوى الغربية المساندة للتحالف العربي اقل من عام لإنجاز نصر شامل على جماعة بسيطة كالحوثي غير ان "امتدادها دون افق" كل هذه السنوات وانفتاحها على سنوات كثيرة قادمة وسط وضع انساني ومجازر حربية يشكل "معضلة اخلاقية" لداعمي التحالف الغربي وقائدته المملكة العربية السعودية ويأتي دخول السنة السادسة للحرب بعد ايام من تهاني تلقاها الرئيس عبدربه منصور بدخوله السنة التاسعة في الرئاسة وهو الذي حدد له حسب المبادرة الخليجية سنتين انتقاليتين فقط لتشكل ضغطا اخرا على الدول الغربية القائمة على الملف اليمني وابرزها "الولايات المتحدة" وكذلك "بريطانيا التي تولت الملف مباشرة عن طريق مواطنها جريفيث بدعم امريكي وسعت لأنهاء المعضلة اليمنية" ويضاف الى معضلة "الوقت" بالنسبة للغرب معضلة التهديد الامني حيث كلما طال امد الحرب كسبت جماعة الحوثي قوة اكثر في المجال العسكري كتصنيع باي يرعب الغرب وكعمل ميداني كما حصل في نهم ومارب والجوف وكل ذلك يجعل بريطانيا ومن خلفها امريكا تضغط لإنهاء الحرب وان كان ذلك" خارج لمرجعيات وبعيدا عن الشروط التي وضعتها السعودية بداية "!.

٢) عملت بريطانيا على انهاء الحرب خارج المرجعيات رغم اعتراض المملكة وفي نهاية يناير الماضي اجرت قناة العربية السعودية لقاء مع السفير البريطاني كان لقاء عاصف واسئلة غاضبة وردود واضحة من السفير عن الاتجاه البريطاني لحل خارج المرجعيات بسبب امتداد وقت الحرب دون افق وجاء في اللقاء :

السؤال :تتحدثون عن سلام شامل ماذا عن المرجعيات الثلاث ؟!

الإجابة : (نعم في مرجعيات ثلاث وهي قرار ٢٢١٦ ومخرجات الحوار والمبادرة الخليجية (لكن) الحرب طولت خمس سنوات ولابد من ايقافها)

السؤال :هل ترون ان الوضع العسكري والوضع بشكل عام يحتم الذهاب الى مفاوضات الحل النهائي بدون شروط ؟

الإجابة :ليست هناك شروط إنهاء إجراءات تمهيد واهمها (تنفيذ اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة بناء على ما جاء فيه)وإيجاد تفاهم (سعودي حوثي) حول الامن للسعودية اي الصواريخ والطائرات الحوثية وغيرها .

السؤال ويمثل تفسير الإجابة الثانية :أنت تحدثت عن اتفاق الرياض وعن التهدئة بين الحوثيين والسعودية ماذا عن (اتفاق استوكهولم)؟

الإجابة :اتفاق استوكهولم (كان) جيد (لكن) الوضع تغير والظروف تغيرت وفي وضع جديد وعندنا موقف جديد وهو اتفاق جزئي ونحن نريد اتفاق شامل للسلام واتفاق الحديدة الجزئي (غير مناسب الان)

السؤال:ماهو الحل الشامل كما تراه بريطانيا وهل هناك ضمانات بيدها من الأطراف للتنفيذ خصوصًا وقد شاهدنا عدم التزام حوثي في اتفاق استوكهولم ؟!.

الإجابتان للسؤالين كذلك مدمجة : الاتفاق الشامل هو اتفاق على نموذج ما دار في الكويت تسعين يوم من التفاوض شهد (تنازلات)وسيكون هناك اتفاق لان البديل هو استمرار الحرب سنوات أخرى مانات بل جلب للطاولة ثم ضغط اي الاعتماد على نية دولية لإنهاء الحرب وليس على استعداد محلي وهذا هو اكبر ضمان لنجاح الحل وتنفيذه!

السؤال :من المعني بالتنازلات فالشرعية قدمت تنازلات كثيرة مثلًا في اتفاق السويد الذي يعتبر غطاء شرعي لمليشيات الحوثي ؟!

الإجابة :التنازلات ستكون من الطرفين كما في الكويت اتفاق الحديدة اتفاق جزئي لكن الاتفاق الشامل سيكون للشعب ككل وفيه تنازلات من الجميع لان هذا ما يريده الشعب بعد خمس سنوات حرب!.

السؤال :كان هناك اتجاه لتصنيف الحوثي جماعة ارهابية لماذا فشل ذلك ؟

الإجابة :نحن متجهين لمفاوضات ومن غير الممكن تصنيف احد (طرفي) المفاوضات كإرهابي صحيح الحوثي يرتكب أمور غير صحيحة لكن نحن نتحدث عن مفاوضات ويجب ان يكون حول الطاولة أطراف بينها علاقة جيدة وثقة كذلك وحتى مع التحالف

السؤال :البعض يقول ان الحوثي سيتحول الى حرب الله في اليمن وجلوسكم معه والقبول به يعني ان يتحول الى حزب الله وذراع إيرانية هل يقبل المجتمع الدولي بذلك ؟!.

الإجابة :نحن بحاجة الى المفاوضات ونحتاج ان يكون الحوثي جدي في المفاوضات ويكون حزب سياسي وليس منظمة دينية او غيرها لا نريد حزب الله في اليمن والحوثيين أنفسهم لا يريدون ذلك لم يتحدثون عن التحول الى حزب سياسي لكن في المفاوضات لازم يكونون جديًا في هذا وأنا لا اعتقد انهم يريدون ان يكون حزب الله في اليمن وهذا غير مقبول من التحالف ومنا

السؤال :في سؤال يسأله الكل البعض يقول ان بريطانيا تعطي شرعية ما وتذلل العقبات للمليشيات الحوثية في اليمن كيف تردون على ذلك وماهو دور بريطانيا كامل القلم للازمة اليمنية في مجلس الامن ؟!..

الإجابة :موقفنا واضح نحن نقول ان بداية الحرب كانت انقلاب على السلطة الشرعية ونحن من كتب قرار ٢٢١٦ ونعترف بالحركة الشرعية وأنا كلما الحوثيين بذلك في عمان وهم يعترفون ان هذا موقف بريطانيا ونحن ونساند التحالف رغم اننا لسنا جزء منه ولسنا محايدين بين الطرفين نحن نعترف بالحكومة الشرعية و(ولكن) بعد خمس سنوات من الحرب نعتقد يجب ان نعمل المفاوضات بجدية الحوثيين واقع على الأرض واذا اردنا غير ذلك فهذا غير واقعي!.

٣) في ١٨ فبراير الجاري قدم جريفيث "البريطاني " احاطته كمندوب خاص لمجلس الامن وكانت احاطة ليست كسابقاتها واتت بنفس معاني السفير البريطاني والغت المرجعيات واسست لحل جديد بناء على افرازات الحرب وليس على المرجعيات التي حددتها السعودية كشروط لأي حل ودعمها بداية عليها الجميع .

٤)انضمت الولايات المتحدة الى بريطانيا في توفير اجواء ملائمة لسلام في اليمن وكان الدور الامريكي هو اعطاء ضمانات لايران تجعل الاخيرة تامر الحوثيين بتقديم تنازلات من اجل انهاء الحرب وفعلا قدمت امريكا الثمن لايران عبر ضمانات قانونية صدرت من مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه حزب ترامب ففي ١٤ فبراير الجاري أقر مجلس الشيوخ الأمريكي تشريعا يحد من قدرة الرئيس دونالد ترامب على شن حرب على إيران دون موافقة الكونغرس ورغم التوقع أن يلجأ ترامب إلى حقه بالنقض "الفيتو" عندما يعرض عليه القانون في البيت الأبيض في الحالات الاعتيادية الا انه لم يفعل وفي التصويت الذي جرى يوم الخميس، خرج ٨ أعضاء في مجلس الشيوخ عن صف الحزب الجمهوري، صاحب الأغلبية، ليصوتوا من أجل إجبار ترامب على استشارة الكونغرس قبل شن أي عمل عسكري على إيران يطلب التشريع من ترامب سحب القوات الأمريكية من أي عمليات عدائية ضد إيران إلا إذا أعلن الكونغرس الحرب أو أقر قانونا يتيح استعمال القوة وأقر التشريع بعد ساعات من إعلان البحرية الأمريكية أنها حجزت أسلحة على مركب إيراني في بحر العرب.

هذه الكواليس ماقبل القرار والمعاكسة له تماما كانت تسير للتمهيد لحل شامل بادارة بريطانية ودعم امريكي ووقوف كل الدول الكبرى ودائمة العضوية في مجلس الامن معه ومن خلف الجميع الشرعية الدولية متصلة في مجلس الامن الا ان ذلك لم يكن السيناريو الأمثل الذي تفضله السعودية اللاعب الرئيس في اليمن بل لم يكن حتى السناريو الذي يمكن قبوله فكان هناك غضبا سعوديا من حلفائها الامريكيين والبريطانيين واتجهت المملكة لادارة المشهد اليمني بشكل معاكس لما يحضر له دوليا وحثت حلفائها في الجيش اليمني في مارب على عمل ضد الحوثي وفعلا بدا الجيش بعمليات وتحدث عن الوصول الى بني حشيش غير ان الانكسار الكبير له وخسارة قرضة نهم المهمة وتحول الحوثي من مدافع الى مهاجم ومنتصر وتهديده مارب والجوف لخبط اوراق المملكة التي هددت بفتح جبهة الحديدة مرة اخرى ونسف اتفاق الرياض عبر تصريحات للشرعية التي تسيطر المملكة على قرارها كما عاكست المتوقع منها جنوبا فيما يخص اتفاق الرياض كما اتفق عليه مع بريطانيا وهنا عادت الولايات المتحدة لتطمين المملكة فزارها بوبيو واعلن عن مناورات بين الجيش السعودي والامريكي في الخليج الاسبوع المقبل واتجهت امريكا وبريطانيا لاحتواء الغضب والخوف السعوديين من التوجهات للحل وكان لابد من فرصة اخرى للمملكة لكن ليست طويلة.

توقيت القرار ..لماذا الان؟:

يأتي "الوقت " في القرار كاهم بعد ان كان في توقيت صدوره او التوقيت الذي اعتمده للنظر في "المسالة اليمنية " كما جاء في بنده الاخير او في وقت التمديد لفريق الخبراء ضمن المهمة الاممية او حول كينونة القرار ذاتة الذي يعبر عن "الفرصة الاخيرة لعام اخر من الحرب" تعطى للمملكة السعودية لإنهاء الحرب بحسم ان استطاعت"

بريطانيا التي كانت تحضر الاجواء لحل "دون المرجعيات" اغضب السعودية واوعز لها امريكيا ان تقوم بطرح هذا القرار بنفسها باسم المملكة المتحدة وهو كمهلة اخيرة مقدارها عام كامل حتى "مارس ٢٠٢١م" فيما يخص العقوبات على الشخصيات والوحدة والسيادة وفريق الخبراء والمرجعيات ومكن شرح " توقيت القرار " بانه: وقت تأجيل مشروع الحل بدون المرجعيات بعد ان اكتمل واعطاء السعودية مهلة اخرى لإقامة الحجة عليها بعد عام ان لم يحصل تقدم عسكري وعندها سيكون حل خارج المرجعيات ودون قبول اي اعتراض سعودي "!فتوقيت القرار مرتبط بنهاية التحضيرات للحل البريطاني ثم تأجيل طرحه بسبب غضب سعودي ولإعطاء المملكة وقتا واقامة الحجة عليها وابراء ذمة امريكية وبريطانية امام الحليف السعودي كما لوحظ تنسيق دولي رغم التباين الشكلي فامتناع الصين وروسيا عن التصويت على القرار يأتي بالتنسيق مع بريطانيا وامريكا فالامتناع لايعني الاعتراض عليه او الموافقة عليه وكان بإمكان الدولتين التصويت ضده في اخف الاجراءات او استخدام الفيتو ضده في اكثر الاجراءات تباين مع الامريكيين والبريطانيين الا ان الصين وروسيا فضلتا الامتناع عن التصويت فأرسلت امريكا وبريطانيا وروسيا والصين رسالة للمملكة انه حتى التمديد للحرب عام كامل لم يكن بإجماع دولي وكان صعب بامتناع روسي صيني لن نحصل عليه لاحقا وهذا ما يعني انه العام الاخير فعلا للحرب والفرصة الاخيرة للسعودية للسحم او التسليم في مارس ٢٠٢١م بالحل البريطاني خارج المرجعيات الذي يؤيده "كل العالم".

وكان هذا التباين الشكلي واضح في تصريحات المندوبين في المجلس فمندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة" إن امتناع بلاده عن التصويت جاء بسبب عدم توازن في النص، وقال: "القرار لم يلب كل شواغلنا" وأعرب في الوقت نفسه عن القلق من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف وحالات الاختفاء القسري المستمرة، والتهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وعن تكديسها وإساءة استعمالها بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

واتهم مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، نص القرار بأنه "غير متوازن" قائلًا" إن امتناع بلاده عن التصويت جاء بسبب عدم توازن في النص، وقال: "القرار لم يلب كل شواغلنا وقلنا ذلك خلال المشاورات وعبرنا بوضوح وصراحة عن ملاحظتنا وأشرنا إلى اعتراضنا على عدد من الأحكام في القرار البريطاني، والمملكة المتحدة أخذت ببعض تعليقاتنا اليوم."

وأشار نيبينزيا "إلى أنه أثناء التشاور على تقرير فريق الخبراء لم يتفق أعضاء لجنة الجزاءات على استنتاجات التقرير ولكن هناك الكثير من النقاط الجدلية تم تضمينها في مشروع القرار، والكثير من الدول لم تتمكن من المشاركة في التشاور على نص متوازن وعلى قدم من المساواة."

من ناحيتها انتقدت كارين بيرس، مندوبة المملكة المتحدة حاملة القلم، امتناع روسيا والصين، العضوين الدائمين في مجلس الأمن، عن التصويت وقالت: "لقد خاب أملي لأن عضوين من أعضاء المجلس امتنعا عن التصويت على الرغم من أننا تمكنا سابقا من التوصل إلى اتفاق حول اليمن، ولأن ذلك جرى بعد مفاوضات مكثفة اليوم، وأعدنا فتح النقاش على النسخة للتوصل إلى نص كنا نعتقد أن كل الدول ستقبل به."

وحذرت المندوبة البريطانية من وجود خطر يتمثل في استخدام حق النقض كتكتيك وقالت "تدخل دول في المفاوضات وبعد ذلك ترفض اعتماد النص وهذا يتعارض مع الممارسة المعمول بها وفي هذا خطر على عمل المجلس يحول دون اضطلاع المجلس بمسؤولياته." وتأتي اشارة مندوبة بريطانيا الى حق النقض الذي لم يستخدم كإشارة واضحة للسعودية.

فيما يخص الجنوب:

كان التخوف السعودي من الحل البريطاني انه يركز على القوى التي افرزتها الحرب كقوى مسيطرة وبينها المجلس الانتقالي والحوثيين وان الحل الشامل يبني عليها دون النظر الى المرجعيات ورات المملكة في اتفاق الرياض عد ان رعته انه كان خطوة دولية تمهيدا للحل الشامل وبرعاية بريطانية وكان الامر يعني جنوبا انتقاليا وشمالا حوثيا ففضلت المملكة مجاراة الشرعية في تأجيل تنفيذ اتفاق الرياض ونقلت مخاوفها للحليف الامريكي والبريطاني فأتى القرار في ديباجته مشددا على "الوحدة والسيادة اليمنية" لعام كامل قادم كما رات السعودية في انفراد الانتقالي بتمثيل الجنوب خطرا ما اضطر البريطانيين للإيعاز للمبعوث الاممي لجمع مكونات جنوبية ترعاها المملكة في الاردن بعد القرار الاممي مباشرة لتبديد مخاوف المملكة .

وتأتي التحركات الامريكية والبريطانية عبر القرار والاجتماع في عمان لتبديد مخاوف المملكة واقامة الحجة عليها واعطائها مهلة اخرى لعام اخر مع الابقاء على الوضع الحالي وانتظار التدبير السعودي مع توقع ان تصل المملكة الى قناعة بتبني الحل الشامل البريطاني المدعوم دوليا بعد نهاية المهلة ومن ضمن العمل الامريكي البريطاني لإبقاء الوضع كما هو ماصرح به مسؤول بارز في الخارجية الأمريكية عن اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي,حيث نقلت قناة الجزيرة عن مسؤول بالخارجية الأمريكية وصفته بالبارز قوله في احاطه عبر الهاتف ان "الولايات المتحدة تعمل مع الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي لحثهما على تطبيق اتفاق الرياض".

الكرة في ملعب المملكة ..ما السيناريو الأفضل؟:

واضح ان المجتمع الدولي الذي مل من الحرب المفتوحة في اليمن والتي خلقت اكبر ازمة انسانية في العالم وتشكل فضحية اخلاقية للدول الداعمة للتحالف وضع الكرة في ملعب التحالف والسعودية تحريدا بإعطائها "فرصة اخيرة" لعام كامل لكن دون زيادة لتصنع حل حسب هواها بحسم عسكري او اوراق ضغط تفاوضية جديدة على الحوثي واذا مر العام وذهبت هذه الفرصة سيفرض حل دون ان يسمع العالم للتحالف والسعودية كلمة اخرى وهنا يمكن للمملكة ان تختار سيناريو افضل باعتماد الاتي:

١) تقوية التحالف العربي والاعتماد على الامارات التي مثلت الوجه المشرق للتحالف في الانجازات العسكرية التنموية والوفية للمشروع العربي والتي تشكل خصما للمحاور الاقليمية المعادية للمملكة والمشروع العربي.

٢)ترك الادوات المحلية اليمنية (الاخوان)التي صنعت الفشل والفساد وتسببت بهزائم كارثة امام الحوثي وسلمته جبهات ومعسكرات نتيجة الفساد والارتباط سياسيا بمحور محاذي للمملكة والتحالف "محور تركيا قطر"

٣)الارتكاز على الجنوب سياسيا وعسكريا والاستثمار فيه كضامن للمصالح السعودية ان كان في صنع حسم عسكري او حتى في حال اللجوء الى الحل الدولي وعدم خسارة القوى التي تمثل الشعب وتحظى بالتأييد الشعبي الطاغي المتمثلة في المجلس الانتقالي والعمل على تنفيذ اتفاق الرياض كبداية للتصحيح.

اما اذا اصرت المملكة على استمرار اعتمادها على قوى تمثل عنوان للفشل والفساد والارتباط بمحاور تعادي المملكة واتخذت المملكة خط كعادي للانتقالي وحاولت صنع ادوات في الجنوب للاعتماد عليها ولا تحظى بدعم شعبي فسنصل إلى نهاية المهلة الدولية للمملكة في مارس ٢٠٢١م والمملكة في اكثر الاوضاع ضعف وخسارة وقد تكون نهاية كارثية للدور السعودي في اليمن.